اتفاقية لتعزيز التعاون والبحث بين الجامعة ومجلس قضاء قسنطينة

في إطار السياسة المنتهجة لانفتاح جهاز العدالة على المحيط والوسط الجامعي، أبرم مجلس قضاء قسنطينة، اتفاقية تعاون مع جامعة قسنطينة، في إطار التعاون بين مؤسسات الدولة، لتعزيز التعاون والتبادلات بين المجلس القضائي والجامعة. وتنص الاتفاقية الموقعة من طرف رئيس المجلس القضائي بقسنطينة عيسى بيساسي والنائب العام لدى نفس المجلس موسى عثمان من جهة ومدراء جامعة قسنطينة ممثلين في الأستاذ الدكتور لطرش محمد الهادي مدير جامعة الإخوة منتوري 1 والأستاذ الدكتور شمام عبد الوهاب مدير جامعة عبد الحميد مهري وكذا الأستاذ الدكتور بوراس أحمد مدير جامعة صالح بوبنيدر، بالإضافة إلى الأستاذ الدكتور دراجي السعيد مدير جامعة الأمير عبد القادر من جهة ثانية، حيث تنص بنود الإتفاقية على الإتفاق المشترك المجاني وغير الربحي المادي بين الأطراف، بهدف المساهمة التكوينية والورات التدريبية على المستوى المحلي لموظفي وإطارات المؤسسة الموقعة على الاتفاقية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ووضع خطة عمل بين المجلس القضائي والجامعة لدعم وتطوير التعاون والتبادل في المجالات ذات المصلحة المشتركة، خاصة ما تعلق منها باقتراح مشاريع بحث مشتركة، وفتح مسارات دراسات عليا متخصصة، ومشاركة القضاة والموظفين في التكوينات ما بعد التدرج التي تنظمها الجامعة، وتنظيم تظاهرات علمية مشتركة من ملتقيات وأيام دراسية وغيرها من المجالات الأخرى التي نصت عليها الإتفاقية التي تم بموجبها تعيين ممثلين عن المجلس القضائي والجامعات المعنية لتنفيذها.

عصام بن منية

النهار
4 الخميس 31 ديسمبر 2020 الموافق لـ 16 جمادى الأولى 1442 هـ

في يوم دراسي بمشاركة جامعة «منتوري» ومجلس قضاء قسنطينة

قضاة وأساتذة يناقشون مكافحة الفساد واسترجاع «الأموال المنهوبة» وطنيا ودوليا

أنهى، في آخر مساء أول أمس الثلاثاء، المشاركون في اليوم الدراسي حول «جرائم الفساد وآليات استرجاع العائدات الإجرامية»، الذي بادر به مجلس قضاء قسنطينة وكلية الحقوق في جامعة «منتوري» إلى تنظيمه في قاعة الاجتماعات بالمجمع الإداري للولاية في حي «الدقسي عبد السلام»، أشغال هذا اليوم الدراسي، بالعديد من التوصيات، أهمها إيجاد آليات قانونية يمكن بموجبها استرجاع العائدات الإجرامية أو ما اصطلح عليه سياسيا بـ«الأموال المنهوبة»، سواء تلك التي وضعت في البنوك والمصارف داخل الوطن، أو تلك التي تم تهريبها إلى خارج إقليم التراب الوطني، من دون استثناء تلك التي تم تبييضها بامتلاك، وشراء عقارات في عديد المدن الغربية وحتى العربية، على غرار دول أوروبية، منها فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وسويسرا، بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة.

ويأتي هذا اليوم الدراسي الذي بادرت إليه وزارة العدل، في الوقت الذي تصدرت جرائم الفساد الأحداث الوطنية، والتي تولي لها السلطات السياسية والقضائية أهمية بالغة، نظرا لانتشارها الواسع وآثارها السلبية والعكسية على الخزينة العمومية والمال العام، كونها ترتبط عضويا بالوظيفة العامة، وهو ما دفع بالعديد من الدول، إلى تعزيز تشريعاتها بترسانة من القوانين لحماية المال العام، حيث عمل المشاركون من القضاة وأساتذة القانون في كلية الحقوق بجامعة «منتوري» وضبّاط الهيئات النظامية المشاركة، وبصفة أخص، الدرك والأمن الوطنيين والأمن الداخلي والجمارك في مداخلاتهم، إلى إبراز فعالية الأطر القانونية والإجرائية في محاربة الفساد واسترجاع العائدات الإجرامية وطنيا ودوليا، أما عن أهداف هذا اليوم الدراسي، فتتمثل أساسا في تحديد الإطار القانوني لمحاربة جرائم الفساد، مع تحديد الجهات القضائية المختصة بالنظر في جرائم الفساد، رغم أن أغلب الذين تم تقديمهم للتحقيقات القضائية من المشتبه فيهم، مثلوا أمام قاضي التحقيق للقطب المالي والاقتصادي في محكمة «سيدي امحمد» في الجزائر العاصمة بصفتها الجهة القضائية المختصة، إضافة إلى تحديد آليات استرجاع العائدات الإجرامية وطنيا ودوليا ومدى فعاليتها.

هذا المحور الأخير الذي أثار نقاشا كبيرا في القاعة بين القضاة، أين كان للمحاضر ممثلا في وكيل الجمهورية لمحكمة الزيادية الابتدائية، قادري عبد الفتاح، في مداخلته «إجراءات تنفيذ الأحكام القاضية بمصادرة العائدات الإجرامية الناتجة عن جرائم الفساد واسترجاعها على المستوى الدولي»، إجابة وافية بالنسبة للتساؤلات التي طرحت من طرف المشاركين في أشغال اليوم الدراسي، حيث أظهر أن النيابة العامة لدى الهيئات القضائية المختصة، تقوم بدورها في إطار النصوص القانونية، والتي تتمثل في المصادرة فقط، من دون الاجتهاد في عمليات استرجاع العائدات المصادرة لغيات الآليات القانونية التي تمكنها من ذلك.

جواد. ع

محليات
الشروق
الخميس 31 ديسمبر 2020 / الموافق لـ 16 جمادى الأول 1442 هـ / العدد 6679

أشرف على تنظيمه المجلس القضائي بالتعاون مع الجامعة

مكافحة الفساد وآليات استرجاع العائدات الإجرامية محور ملتقى دراسي بقسنطينة

بادر مجلس قضاء قسنطينة، بالتطرق إلى واحدة من قضايا الساعة التي تشغل الرأي العام، في يوم دراسي حول جرائم الفساد وآليات استرجاع العائدات الإجرامية، وتطرق المحاضرون من قضاة وأساتذة جامعيين إلى العديد من الإشكالات حول الموضوع، وإثراء النقاش القانوني فيما بينهم، في لقاء جمع كل الفاعلين من قضاة ومحامين وممثلي الهيئات المعنية كالدرك والشرطة والجمارك والضرائب والبنوك وغيرهم.

وتحدث المتدخلون عن الأطر القانونية لمكافحة الفساد، حيث أكد رئيس مجلس قضاء قسنطينة عيسى بسباسي أن هذا اليوم الدراسي تم تنظيمه مع جامعة الإخوة منتوري 1، في إطار السياسة الجديدة لسلك القضاء للانفتاح على الوسط الخارجي، تجسيدا للإتفاقية المبرمة بين المجلس القضائي والجامعة، بغرض تبادل المعارف والتكوين وتحيين المعطيات المعرفية من أجل التطبيق الصحيح للقوانين، وذكر النائب العام لدى المجلس القضائي عثمان موسى أن اختيار هذا الموضوع كان انطلاقا من تميز مجلس قسنطينة بوجود قطب جزائي متخصص يتكفل بالفصل في القضايا التي ترد إليه من 14 مجلس قضائي، وأن العديد من القضايا المتعلقة بمكافحة جرائم الفساد قد تم الفصل فيها. وتحدثت الدكتورة بوزنون سعيدة في مداخلتها عن الأطر القانونية لمعالجة قضايا الفساد، فيما أسهب النائب العام المساعد بمجلس قضاء قسنطينة فيصل بوعقال في الحديث عن الجهات القضائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد، ومفهوم استرداد الأصول. فاضي التحقيق بالقطب الجزائي المتخصص عبد السلام شادي تناول في مداخلته موضوع حصر وحجز وتجميد العائدات الإجرامية الناتجة عن جرائم الفساد وطنيا ودوليا، فيما تطرق الدكتور محمد بن شعبان من جامعة منتوري لإجراءات تنفيذ الأحكام القاضية بمصادرة العائدات الإجرامية الناتجة عن جرائم الفساد واسترجاعها على المستوى الوطني، ليخلص اليوم الدراسي بتدخل وكيل الجمهورية عبد الفتاح قادري، والذي تطرق إلى إجراءات تنفيذ الأحكام القاضية بمصادرة العائدات الإجرامية الناتجة عن جرائم الفساد واسترجاعها على المستوى الوطني. ليفتح بعدها النقاش حول مختلف الإشكالات المطروحة، وإصدار توصيات بشأنها سترفع إلى وزارة العدل كورقة ختامية لهذا اليوم الدراسي.

عصام بن مثنية

العائدات الإجرامية محور يوم دراسي بقسنطينة

● نجح مجلس قضاء قسنطينة، في أولى خطواته للانفتاح على الوسط الخارجي، من خلال مبادرته بالتطرق إلى واحدة من قضايا الساعة التي تشغل الرأي العام، وإقامة يوم دراسي حول مكافحة جرائم الفساد وآليات استرجاع العائدات الإجرامية، وتطرق المحاضرون من قضاة وأساتذة جامعيين خلال هذا اليوم الدراسي، إلى العديد من الإشكالات حول الموضوع، وإثراء النقاش القانوني في ما بينهم، في لقاء جمع كل الفاعلين من قضاة ومحامين وممثلي الهيئات المعنية كالدرك والشرطة والجمارك والضرائب والبنوك وغيرهم. وقد خلص الملتقى إلى رفع توصيات إلى وزارة العدل لتذليل العقبات التي قد تجدها مختلف المصالح في استرجاع العائدات الإجرامية وطنيا ودوليا.